

نسأل انفسنا لماذا كلهم؟ ولماذا غالبيتهم؟ ولماذا بعضهم؟ ومن الذي يخرج؟ ومن الذي يبقى؟ ولماذا مرة أخرى؟

### صراع الحدود

سبقت الإشارة الى ان هذا الأساس النظري مبني، أساساً، على الاعتراف بالأمر الواقع من جهة، ويحاول استخدام القانون الدولي كأساس للصراع من جهة أخرى، باعتبار ان قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٢٣٨ يتحدثان أساساً، عن أراضي عربية محتلة العام ١٩٦٧ وانسحاب اسرائيل منها، وكذا اتفاقيتي كامب ديفيد بين الرئيس المصري السابق، أنور السادات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، حينذاك، مناحيم بيغن، وكذا معاهدة السلام بين مصر واسرائيل قامت على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وانه يمكن، بالتالي، الوصول الى اتفاق مع باقي الدول العربية على الأسس نفسها، ثم ستبقى القضية الفلسطينية لتحل على أساس الحدود الدولية، أو على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد، باعتبار ان حدود الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليست حدوداً دولية، وانما هي، في الواقع خطوطاً للهدنة، حتى ولو قلنا بأن الضفة الفلسطينية كانت ضمت الى المملكة الأردنية الهاشمية، فان حدودها الغربية لنهر الأردن لم تكن حدوداً معترفاً بها.

يمكن تلخيص الفكرة السابقة في ان يدار الصراع على أساس تحجيم الكيان الاسرائيلي داخل حدود معينة هي، في الأساس، الخطوط التي كان عليها قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مع امكان ادخال بعض التعديلات عليها، بحيث يتم تحرير الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ أو غالبيتها في مقابل تحقيق السلام. وهنا، يضيف الفلسطينيون الى الفكرة اقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع<sup>(٥)</sup>، في حين يرى آخرون ان يتقرر مصيرهما وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، وبالتالي، فان اقامة دولة فلسطينية أمر غير وارد، وانما يكون الخيار بين الانضمام الى اسرائيل، أو الانضمام الى الأردن.

لا يجيب الأساس السابق عن علاقة الضفة والقطاع بالشعب الفلسطيني في الخارج، وما اذا كان هذا يؤدي الى السماح بعودة الفلسطينيين المشتتين خارج فلسطين الى المناطق التي ستسحب منها اسرائيل. فاذا كانت العودة ستكون أمراً مسموحاً به، فان قدرة هذه المساحة على استيعاب كل فلسطيني الشتات أمر مشكوك فيه، بل يمكن الجزم، باستحالته، وهنا، فان موقف الفلسطينيين خارج فلسطين سيكون حسمه مطلوباً؛ اذ من المتوقع ان تتحلل الدول المضيفة من عبء ايواء الفلسطينيين وتتشدد في منحهم تصاريح الإقامة، الأمر الحاصل فعلاً من دون تسوية، في حين ان الأراضي المحررة لا تكفي لاستيعابهم، والاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي مع الأردن لا يعني قدرة الأردن على استيعاب كل فلسطيني الشتات، ولا بقبول الفلسطينيين لذلك، مما يمكن ان يعرض الأردن لحالة من عدم الاستقرار.

من المؤكد ان ادارة القضية الفلسطينية على أساس كونها صراع على الحدود سيكون أكثر سهولة وتقبلاً من المجتمع الدولي، حيث انه، في الحقيقة، يستند الى قرارات الأمم المتحدة، وعلى اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية فيهما وباركتهما، وهي التي تترجم، الآن، حركة السياسة الدولية. كما انه من المتوقع ان تتقبلها فئات اسرائيلية ليست بالقليلة في ضوء الانتفاضة الفلسطينية، وتجنب احتمالات العنف مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأرض المحتلة العام ١٩٦٧. ولا ننسى، هنا، ان بعضاً من القادة الاسرائيليين في حزب العمل حذروا من ضم